بناء الجيش العراقي الجديد

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية:

حل الجيش وتبديد الزمن..

(٥)

إن قرار "حل الجيش" شقّ دروب الفتنة والتيه وتبديد الزمن أمام إعادة بناء الدولة المتهالكة التي تحولت إلى خردوات على قارعة الطريق تتقاذفها أرجل المارة ويتناهب أسرارها صيادو جوائز الحروب والمتلصّصون.

مثلما تحول قانون "اجتثاث البعث" إلى أداة ترويج وتسويق للبعث ولرموزه والمسؤولين عمّا ارتكبه نظامه ومواصلو "رسالته الرثّة"، فإن قرار "حل الجيش" شقّ دروب الفتنة والتيه وتبديد الزمن أمام إعادة بناء الدولة المتهالكة التي تحولت إلى خردوات على قارعة الطريق تتقاذفها أرجل المارة ويتناهب أسرارها صيادو جوائز الحروب والمتلصّصون الذين أضناهم الخوف من التعرف على أسمائهم ووشاياتهم على الأهل والأصدقاء والجيران ورفاق الطريق.

وقد ظل لغز الاجتثاث وحل الجيش طيّ الكتمان، دون أن تكون التفسيرات الاستباقية التي ساقها بريمر والعراقيون الذين كان لهم دور في صياغتهما، على قدر من الكفاية في الإقناع والتبرير. فالتفسير الذي تم إيراده بتواتر وإلحاح، أكد على ضرورة تجنيب العراق مخاطر قيام الجيش في حالة الإبقاء على قوامه وهيكليته وأفراده، بمغامرة الإجهاز الانقلابي على العراق وعرقلة بنائه من جديد. وكان من الممكن أخذ هذه الحجة محمل الجد لو أن الإدارة المدنية للاحتلال والقيادة المركزية لقواته، لم تعمد بالتزامن مع قرار حل الجيش إلى بناء نواتات للقوات المسلحة والشرطة والمخابرات من منتسبي الجيش الذي لم يمر على قرار حله سوى بضعة أسابيع، ولو أن التجميع الجديد لهذه النواتات الهجينة لم يتقرر على عجل وعشوائية، وبلا دراية بسيرة المتقدمين للانخراط في سلكها وتشكيلاتها العسكرية والأمنية. وهي ذات التشكيلات التي ظلت هدفاً للاختراقات من الإرهابيين والميليشيات المسلحة منذ لحظة تأسيسها حتى يومنا هذا.

ويزداد التساؤل إثارة إذا ما تابعنا الخطوات المتناقضة التي قام بها الجيش الاميركي، ولم تتوقف الحكومة العراقية أمام تداعياتها لحد الآن. فقد أقدمت سلطة الاحتلال على تدمير معظم سلاح الجيش العراقي "الثقيل" بما في ذلك الطائرات والدبابات والدروع، وحولتها إلى "حديد خردة" أباحت للتجار الاستيلاء عليه وتصديره إلى الخارج، مجاناً، على أساس أن ما يقومون به يدخل في باب "تنظيف المعسكرات والمستودعات"! ويستحقون عليه أجوراً، تعتبر "الخردة" في مثل هذه الحالة تعويضاً ضمنياً عنها.

لقد جرى هذا في حين أنها تركت الأسلحة الخفيفة والشخصية نهباً لمن يشاء بين البيوت والمحلات وفي المستودعات المكشوفة وسط قلق المواطنين وشكاواهم واستغاثاتهم لتخليصهم منها دون جدوى. وكان واضحاً أن أحداً لم يفكر بإعادة تكديسها والحفاظ عليها، وهي المهمة التي قامت بها القوى المضادة والميليشيات المسلحة وتنظيم القاعدة وتجار السلاح الذين غنموا أكبر كمية منها وأصبحوا فيما بعد مصدراً سهلاً ورخيصاً للذين سيستبيحون دم العراقيين ويستنزفون قواهم بالإرهاب المنفلت المنتشر في كل مكان.

إن مليارات الدولارات من السلاح العراقي جرى تبديده من خلال قيام الجيش الاميركي بتدميره. ويمكن اليوم رد الحجج التي تساق حول خطر وقوعها تحت تصرف بقايا النظام السابق، وبما يمكنها من مواجهة الوضع الجديد. إذ من الواضح أن مثل هذه الإمكانية كانت معدومة تماماً، إذا أخذنا بالاعتبار أن الجيش تفكك كليا بمجرد دخول الجيش الاميركي إلى بغداد، بل حتى قبل ذلك، في لحظة اقتراب طلائعها من المدن القريبة من العاصمة، وبالتالي لم يكن في وارد أي عسكري المغامرة بالوصول إلى الدبابات والدروع، وكانت موجودة تحت الجسور وفي الطرق العامة دون أن يلتفت لها احد.! وإذا افترضنا أن إمكانية استخدامها ولو بنسبة ضئيلة قائمة، فهل كان نقل هذه الأسلحة إلى معسكرات الجيوش الاميركية وحلفائها متعذراً؟ ولو تجاوزنا الدبابات والدروع، فلماذا تم تحطيم الطائرات العسكرية بنفس الطريقة؟، وهل الطائرات هي الأخرى كانت عصية على النقل إلى أماكن أمينة وتحت أنظار القوات الاميركية؟. ولو افترضنا، مع الخطأ المسبق لهذا الافتراض، أن نقل الطائرات التي كانت قيد الاستخدام صعب ومستحيل، فلماذا تم بقصدية مريبة، تدمير طائرات الهليوكوبتر "المحفوظة" بكراتينها، والمخفية في المستودعات والمخابئ السرية التي تم الاستدلال على مواقعها.

تلك تساؤلات تتناول جانباً خطيراً من كيفية التعامل مع ثروة عراقية، كان الحفاظ عليها يساهم في إعادة تأهيل الجيش الجديد بسرعة ويضمن تسليحه ولو مؤقتاً، لحين إعادة النظر بفلسفته الدفاعية ومصادر تسليحه ووجهة بنائه. وهذه التساؤلات لا ينبغي أن تذهب أدراج الرياح، بل لابد لها أن تتفاعل ما دام المطلوب في هذه الفترة تنشيط الحوار حول الموقف من تجديد أو تعديل الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة والالتزامات المتبادلة في هذا الإطار. لكن الجانب الآخر المرتبط بمسألة قرار حل الجيش أو "الحكم على ميت"، وعواقب ذلك على الفوضى الأمنية التي ما تزال تضرب أطنابها في طول البلاد وعرضها، يكتسب أهمية استثنائية وبالغة الخطورة. فالقرار بحل الجيش، تحقق دون حاجة لفرمان بول بريمر، إذ أن منسوبيه تركوه يتيماً بلا حول ولا قوة، لا "جبناً" ولا "فراراً" بل تعبّير بليغ على رفض الجسم الأساسي للقوات المسلحة لنظام صدام وتمرد على سلطته الاستبدادية التي أنهكتها وأهانتها وأذلت كرامتها في حروب النظام ومغامرات الطاغية.

إن ما تمخض عن قرار الحل تجسد في عقوبة "إنسانية" وجهت إلى عوائل الآلاف من الجنود وضباط الصف والضباط بمختلف رتبهم، الذين وجدوا أنفسهم مكشوفين بلا عمل أو مورد، ومنهم من كان مستعداً دون تردد لخدمة النظام الجديد في أي موقع يوضع فيه، شرط الحفاظ على كرامته، وهذا ما لم يتم بفضل الإجراء المتهور لسلطة الاحتلال. والدليل على ذلك أن مئات الآلاف من المنتسبين إلى الجيش والقوات المسلحة الحالية هم من أفراد الجيش المنحل، باستثناء أن استرجاعهم لم يستند إلى فرز عادل سياسي ومهني، بل جرى على أساس المحاصصة المبتذلة التي ضيّعت معالم ووقائع وهويات. ويمكن أن تكون قد ضحت على هذه القاعدة، ووفقاً للأهلية والكفاءة والتجربة والتاريخ المشهود، بعناصر وطنية مخلصة وبريئة مما علق ببعض من أتيحت لهم العودة ولا يزال الكثرة منهم يتعرضون للإبعاد بسبب سجلاتهم وسلوكهم وماضيهم غير المحمود.

قد يقال في معرض تبرير حل الجيش، انه يتحمل مسؤولية ارتكاب جرائم إبادة جماعية في مراحل مختلفة من تاريخه، وخاصة في الحملات العسكرية ضد الشعب الكردي، الأنفال والكيمياوي، والتصدي لقمع انتفاضة ٣١ آذار ١٩٩١ وغيرها من الحملات والحروب في الداخل والخارج. وهذا صحيح ، منذ تغيير عقيدته على أيدي البعث بعد انقلابه الدموي في ٨ شباط عام ١٩٦٣ وبعد عودته إلى السلطة في ١٩٦٨، وما لحق ذلك من تصفيات جسدية وسياسية وتبعيثه بنفس الأدوات والوسائل التي اتبعها في عملية تبعيث الدولة والمجتمع. لكن كل ما فعله واتخذه بحق الجيش لم يؤد إلى تفريغه من قاعدته الوطنية. وما نجم عن تبعيث المجتمع وتصنيفاته، إلى "منتمين وان لم يؤمنوا" أو "بعثيين على كراهة منهم" و "بعثيين وان لم ينتموا" شمل العسكريين أيضاً . ولابد من اخذ هذا الواقع بنظر الاعتبار في مجرى معافاة العراق وتصحيح مساراته على كل الصعد ومنها بشكل خاص ميدان المصالحة الوطنية المختلة.

إن من الضروري الالتزام بلا نكوص، بتكريس العقيدة الدفاعية للجيش "عن الوطن" وعدم زجه تحت أي ظرف في التعرض للشعب والمشاركة في التصدي له أو التحول إلى أداة لقمعه.

إن إعادة تقييم القرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال ومنها بشكل خاص قرار حل الجيش لن تصفّر خسارة، مادية وبشرية ومعنوية، بل تتأتّ قيمتها من تصحيح المسارات الخاطئة في بناء الدولة وأجهزتها ومؤسساتها. كما أن من شأنها تكريس مفهوم "وطني" للتوازن المطلوب فيها جميعاً، على أسس الكفاءة والنزاهة والاستعداد على البذل لخدمة الدولة، الراعية والحاضنة للشعب، وليس للترضية والولاء للطائفة والحزب وخدمة المصالح الضيقة.

وإشاعة مناخ التوازن الوطني وفقاً لهذه الأسس قد يمهد ويضعنا على طريق اعتماد المواطنة الحرة المتساوية، ويدفع إلى الوراء ولو خطوة واحدة مظاهر التخندقات الطائفية ومفاهيم العزل المرتبطة بها.

وفي مجرى هذا التقييم الوطني لابد من حراك يعيد النظر بما هو قائم من اختلالات في التوازن الذي يريد ملوك وأمراء الطوائف الحفاظ عليها كما هي الآن، والمضي بها إلى متاهات ابعد.

لابد من حراك يعيد النظر بما هو قائم من اختلالات في التوازن الذي يريد ملوك وأمراء الطوائف الحفاظ عليها كما هي الآن، والمضي بها إلى متاهات ابعد

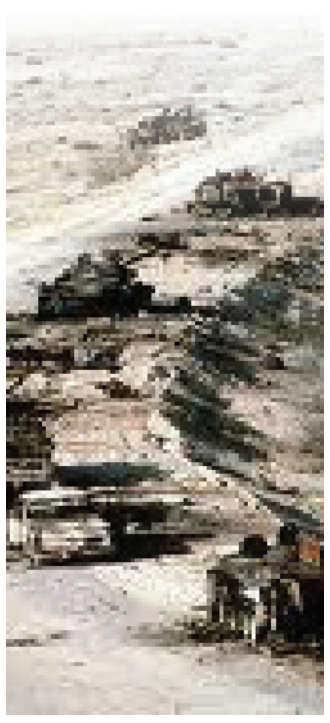

القرار بحل الجيش، تحقق دون حاجة لفرمان بول بريمر، إذ أن منسوبيه تركوه يتيماً بلا حول ولا قوة، لا "جبناً" ولا "فراراً" بل تعبير بليغ على رفض الجسم الأساسي للقوات المسلحة لنظام صدام وتمرد على سلطته الاستبدادية التي أنهكتها وأهانتها وأذلت كرامتها في حروب النظام ومغامرات الطاغية.

■ بقلم: فخري كريم

هجمات عنيفة تزيد من قلق المسيحيين

عيد القيامة: قداس "خائف" وكنائس تحاصرها الأسلاك

□ ترجمة/ عبد الخالق علي

وقع انفجار قرب إحدى الكنائس في بغداد وجرى إطلاق نار أمام كنيسة أخرى يوم أمس الأول أثناء تأدية مراسيم قداس عيد القيامة، مما أثار الاهتمام بتوفير الأمن للمجتمع المسيحي المحاصر في العراق، رغم عدم معرفة ما إذا كان المصلون هم الهدف الرئيسي للهجمات أم رجال الشرطة. وقالت الشرطة إن عبوة ناسفة وضعت بوقت مبكر خارج إحدى كنائس بغداد وانفجرت عند مرور عجلة بيك أب تابعة للشرطة قرب كنيسة وسط بغداد بعد خروج المصلين و ابتعادهم عن موقع الكنيسة.

وفي هجوم آخر وقع في موقع قريب من الأول، أصيب أربعة من رجال الشرطة العراقية في إطلاق نار مع مسلحين قرب كنيسة مريم العذراء الكاثوليكية عندما كان المصلون متجمعين داخلها، لكن لم يصب احد منهم بأذى، بينما أصيب اثنان على الأقل من رجال الشرطة واثنان من المارة

نتيجة انفجار العبوة قرب كنيسة في منطقة الكرادة في بغداد، بينما ذكر مراسل رويتر انه شاهد ثلاثة مصابين من الشرطة و أربعة من المدنيين في إحدى مستشفيات بغداد، بينما أصيب أربعة من أفراد الشرطة في إطلاق النار.

في وقت متأخر من يوم أمس الأول ذكر ناطق باسم الشرطة أن انفجارا وقع قرب إحدى نقاط التفتيش في شمال بغداد مما أدى إلى إصابة سبعة رغم أن الشهود أكدوا سقوط ضحايا.

تأتي أعمال العنف هذه رغم التواجد المكثف للقوات الأمنية في العاصمة، بعد سلسلة من الهجمات على الشرطة والجيش و موظفي الحكومة. ولا يعرف لـلآن ما إذا كان هناك المزيد من الخسائر في صفوف الشرطة. لقد سببت الهجمات موجات من الذعر بين صفوف المجتمع المسيحي في بغداد.

وقد سبق ذلك بفترة تعرض المسيحيين إلى القتل في كنيسة سيدة النجاة بالإضافة إلى استهدافهم في بيوتهم. ليلة السبت بثت إحدى محطات التلفاز العراقية مراسيم قداس ليلي، مما سمح للكثير من المسيحيين في العاصمة العراقية بإقامة صلاتهم في بيوتهم بدلا من المجازفة في إقامتها في الخارج. مئات الآلاف من المسيحيين هربوا من بغداد والمدن الجنوبية، بينما غادر الكثير منهم العراق أو استقروا في إقليم كردستان. العدد التقريبي للمسيحيين الذين بقوا في العراق هو ما بين ٦٥٠٠٠٠ إلى ٨٥٠٠٠٠. كما قالت صحيفة كريستيان ساينس مونيتر انه مع تهديدات العنف، فان المسيحيين يمارسون طقوس العيد من وراء السواتر الكونكريتية التي حولت الكثير من الكنائس إلى قلاع، أو يمارسونها في بيوتهم. لقد احتفل مسيحيو العراق بعيد مقيد خوفا من الهجمات التي تستهدفهم. يقول القس كاشا "إن كنائسنا صارت مثل السجون، إن الأسلاك الشائكة و الكونكريت يحميان الكنائس، لكنها تقيّد المصلين روحيا". و مثل باقي الأقليات في العراق، فان المسيحيين – بسبب قلة عددهم – تعرضوا لأعمال عنف . الكثير منهم يلقي اللوم على الولايات المتحدة في الاضطرابات التي حلت بالبلاد. و يضيف كاشا أن أعداد العوائل التي تحضر إلى كنيسته يقل يوما بعد يوم. الكثير منهم يغادر كل أسبوع إلى تركيا . انه مرض الهجرة. وبسبب الاضطرابات التي تعم معظم بلدان الشرق الأوسط فقد صارت تركيا ملاذا للمسيحيين الهاربين من العراق. اغلب المسيحيين في بغداد و الموصل شاهدوا القداس من خلال شاشة التلفاز بدلا من المخاطرة في الاحتفال خارج البيوت. يذكر أن وزارة الهجرة والمهجرين قالت إن نزوح المسيحيين متوقف حاليا عدا بعض الحالات، كاشفة عن وجود خطط لإعادتهم، حيث اظهر تقرير صادر عن منظمة حمورابي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان بالنسبة لأبناء الطائفة المسيحية في العراق، اظهر ارتفاعا في عدد أعمال العنف ضد أبناء الطائفة خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ لاسيما في العاصمة بغداد وفي الموصل.

وكان التقرير السنوي لمنظمة حمورابي قد كشف عن حالة حقوق الإنسان للمسيحيين العراقيين لعام ٢٠١٠، تضمن إحصاءات وملاحق تكشف بالأسماء والأرقام عن حجم الاعتداءات وأعمال القتل والاختطاف التي طالت المسيحيين العراقيين من الكلدان الآشوريين والسريان والأرمن خلال عام ٢٠١٠، وكشف التقرير عن ارتفاع في عمليات استهداف المسيحيين خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

كما أوضحت الناطقة باسم منظمة حمورابي باسكال وردة في تصريحات صحفية أن عام ٢٠١٠، شهد مقتل ٩٢ مسيحياً وإصابة أكثر من ٢٧٩ آخرين، وتفجير ٣٠ منزلاً يسكنها مسيحيون، سبعة وعشرون منها في بغداد وثلاثة في الموصل، وتفجير كنيستين في بغداد، واختطاف فتاتين أحداهن في بغداد والأخرى في الموصل، بالإضافة شخصين احدهما طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما في منطقة الدورة ببغداد والآخر في كركوك.

ولم يتوقف استهداف المسيحيين داخل العراق فقد شهدت الأشهر الأولى من العام الجاري عمليات استهداف للمسيحيين تنوعت مابين والقتل المتعمد على الهوية والاختطاف والتهديد والتهجير والسلب والنهب وضرب المصالح وتفجيرها بحسب تقرير منظمة حمورابي.

بالعربي الصريح

الأمريكيون.. من يُودعهم؟

علي عبدالسادة

لن يكون في وداع آخر الجنود الأمريكيين وزير دفاع أو داخلية. هذا في حال تحقق الانسحاب الكامل، وبقي الفرقاء يحرقون الوقت في مفاوضات ترشيح عقيمة.

ترى هل يودعهم (الوزير)، بالوكالة، نوري المالكي، لوحده؟ على الأقل، لو امتد الوجود العسكري في العراق، لن يكون الرجل لوحده، إن لم يكن هو من يريد ذلك.

النخبة السياسية، ومنذ اقتراب موعد الانسحاب، تتشاحن في مزايدة عن بقاء أو عدم بقاء الأمريكيين، وعادت إلى الواجهة لهجة المزايدات، وارتفع سعر لغة (الوطنيين) في سوق نخاسي السياسة.

وكأن النخب تعجز عن انجاز استحقاقاتها، وتستهل الخلاف والتنابز، تتفنن في استهلاك الوقت دون جدوى، واستغلال النفوذ في حسم لعبة الحصص.

أزمة الترشيح مثل كرة نار يهرب منها، ويلقي بها، كل فريق لساحة خصمه. تارة يقولون معيار الكفاءة، ولم يظهر قمر الكفوء، وأخرى أرادوا الاستحقاق، ولم يسطع نور المستحقين. تارة قالوا اختلفنا وان فلانا يسحب ترشيحه وآخر تقدم.

مرة اعدوا لوائح مرشحين، ومرة قالوا ندرس السير الذاتية، واستغرقوا عديد الجلسات في التفتيش عن الذنب والشوائب في حياة هذا ومهنية ذاك، ما إن قالوا هذا خرج المعترضون. ودارت دائرة الترشيح إلى أولى نقاطها.

تارة قالوا نجمد المفاوضات، فالمساءلة وضعت العصا في عجلة التفاوض، ودعونا نرتب الأمور، مرة قالوا اتفقنا، وانفض جمع المختلفين على أسماء نهائية. وسرعان ما يصرح احدهم: "غير موافق". ونعود إلى المربع الأول.

هكذا مر الوقت، بينما الأمريكيون حائرون، لا يعرفون شكل وهوية الانسحاب. كيف سيكون مع جيش وشرطة ووحدات عسكرية بلا رؤوس. حاولوا الضغط، لوحوا بالبقاء، ولاح في أفق نهاية العام التمديد لألوف من جنودهم. وقد يكون هذا واقعا.

لكن الناطقين بحماسة خروج المحتل، ومنتظري حلم السيادة تركوا حبل جهازهم الأمني على الغارب. بقوا أسيري مفاوضات شكلية لا جديد فيها.

أمس قال نواب عراقيون إن جدول أعمال البرلمان على مدى أسبوع كامل يخلو من أي فقرة تتعلق بحسم الوزارات الأمنية، ولا أظنه سيشغل بفقرة تنهي شاغر هذه الحقائب المستعصية قريبا.

أليس من الحق الاعتقاد أن من يدفع باتجاه عرقلة حسم هذه المناصب هو نفسه من يساهم بحرب الكواتم، ومن يملك ضلعا في الاغتيالات، وهؤلاء كلهم ضالعون في عرقلة الانسحاب، إذ سيأتي يوم يقول الأمريكيون لنا انتم اعجز من أن تقفون على أقدامكم دوننا، ودون جنودنا.

ترى من يريد بقاءهم؟ ومن سيودعهم، إن رحلوا، هل وزير بالوكالة،أم..؟